

المحور الأول

عموميات حول الخطر

يُستعمل لفظ الخطر عموماً للتعبير عن وضع غير مستقر، ونتائج غير مرغوبة محتملة الحدوث في الحاضر والمستقبل، والخطر ملازم للحياة الإنسانية، وهو أكثر تنوعاً ووضوحاً وجزئاً لا يتجزأ من النشاط الاقتصادي، وعدم إمكانية التخلص النهائي من تلك المخاطر، استدعى ضرورة تحديد المخاطر لإيجاد طرق للتعامل معها والتحكم في آثارها، كما أن تصنيف هذه المخاطر ومعرفة مصادرها من شأنه أن يمكن متخذ القرار تجنبها والوصول إلى قرارات موضوعية في إطار ما يُعرف بإدارة الخطر.

وسنحاول من خلال ما سيأتي التعرف على الخطر، وتصنيفاته، ومصادر الخطر.

أولاً: مفهوم الخطر

اختلفت المفاهيم المقدمة للخطر، فلا يوجد تعريف محدد له، غير أنه في اختلافها وتعددتها أشارت إلى أن الخطر هو حالة عدم التأكد المتعلق بحدوث خسارة معينة، وفيما يلي سوف نعرض بعض مفاهيم الخطر.

1. المعنى العام للخطر:

- الخطر ظاهرة أو حالة معنوية أو نفسية تلازم الشخص عند اتخاذ القرارات أثناء حياته اليومية، وما يترتب عليها من ظهور حالات الشك أو الخوف أو عدم التأكد من نتائج تلك القرارات التي يتخذها هذا الشخص بالنسبة لموضوع معين.

يظهر من خلال هذا التعريف حالات الخطر النفسي والمعنوي الذي يصعب قياسه المادي، وبالتالي لا يصلح للتحليل الاقتصادي.

- يُعبر الخطر عن حالة عدم التأكد من وقوع خسارة معينة.

وقد اعتمد هذا التعريف على التقدير الشخصي للنتائج الناشئة عن موقف أو حادث معين، وهذا التقدير لا يخضع في الغالب إلى القياس الكمي ذلك لأنه قائم على عدم التأكد.

- الخطر هو احتمال وقوع خسارة.

على عكس التعريف السابق قام هذا التعريف على الاحتمال وليس عدم التأكد، لكنه لم يأخذ بعين الاعتبار أثر تحقق الخطر، أي لم يحدد المقصود من وقوع الخسارة (مادية أو معنوية).

- الخطر هو حالة عدم التأكد التي يمكن قياسها.

جمع هذا التعريف بين "عدم التأكد" و "قابلية القياس"، وغالباً ما يتعذر الجمع بينهما لأن المتغيرات المحددة لحالة عدم التأكد تحكمها أمور معنوية تنطوي على تصرفات شخصية يصعب قياسها كميّاً إذا لم يتم ترجمتها إلى صور رقمية قابلة للقياس.

- يشير المعنى العام للخطر إلى كل ما يهدد الإنسان في ذاته، ماله أو ذويه من أحداث ضارة وهذا ما يعكس المعنى العام للخطر.

يشير مفهوم الخطر حسب هذا التعريف إلى كل الأحداث التي يمكن أن تؤدي إلى تحقق خسارة للإنسان، ويشتمل هذا التعريف على الأخطار المتعلقة بالأشخاص، الممتلكات وحتى أخطار المسؤولية المدنية. ويمكن تعريف الخطر من خلال ما سبق على أنه الخسارة المادية المحتملة والخسارة المعنوية التي يمكن قياسها، الناتجة عن وقوع حادث معين مع الأخذ بعين الاعتبار جميع العوامل المساعدة لوقوع الخسارة. حيث يراعي هذا التعريف عنصر احتمالية حدوث الخسارة سواء كانت مادية أو معنوية مع مراعاة إمكانية قياسها، كما يأخذ بعين الاعتبار العوامل التي تزيد من احتمال وقوع الحادث وتحقيق الخسارة.

2. مفهوم الخطر في التأمين:

يُعرف الخطر من وجهة نظر التأمين بأنه الحادثة المحتملة الوقوع، أي غير المحققة أو المستحيلة والتي تنتج عن تحققها خسارة مادية، سواء كان للمؤمن له علاقة بحدوث الحادثة أو كان وقوعها بمعزل عن إرادته، فلاحتمال عنصراً أساسياً في اعتبار الخطر خطراً تأمينياً، ولكي يكون الحادث محتمل الوقوع يجب أن تتوفر فيه الشروط التالية:

- ألا يكون مستحيلاً يعني أن الحادث يمكن أن يقع في أي زمان على ألا يكون وقته و مكانه معلومين.
- أن يكون مستقبلياً فيجب ألا يكون الخطر قد وقع أو أنه زال ولم يعد له وجود.
- أن يكون الخطر عرضياً.

ولكل من المؤمن له والمؤمن وجهة نظره في تقديره لمعنى الخطر، نذكرها فيما يلي:

1.2. تعريف الخطر من وجهة نظر المؤمن له: يعرف الخطر من وجهة نظر المؤمن له (الفرد أو المؤسسة):

- الخطر هو فرصة وقوع خسارة؛
- الخطر هو إمكانية وقوع خسارة؛
- الخطر هو عدم التأكد؛
- الخطر هو مقدار التشتت بين النتائج الفعلية والنتائج المتوقعة؛

- الخطر هو احتمال أن تختلف النتائج الفعلية عن النتائج المتوقعة؛
 - الخطر هو حالة إمكانية حدوث انحراف عكسي للنتائج الفعلية عن النتائج المتوقعة أو المأمولة؛
- بالرغم من اختلاف التعاريف السابقة إلا أنها تقع تحت تصنيفين، يتمثل الأول في أن الخطر هو حقيقة عامة، والثاني هو أن الخطر ظاهرة ناتجة عن نقص المعرفة الإنسانية.

2.2. تعريف الخطر من وجهة نظر المؤمن (شركة التأمين):

يختلف الخطر من وجهة نظر المؤمن له في مفهومه من وجهة نظر المؤمن، حيث أن الخطر في نظر شركات التأمين يتمثل في الفرق بين الخسائر المتوقعة - والتي على أساسها تم احتساب قسط التأمين - والخسائر الفعلية التي تلزم الشركة بتعويضها لحملة الوثائق الذين لحقت بهم حوادث الأخطار المؤمن ضدها.

ثانياً: تقسيمات الخطر

تختلف طبيعة الخطر في مجال التأمين عن المجالات الأخرى، مما جعل له عدة تقسيمات نوردتها فيما يلي:

1. الأخطار من حيث نشأتها وأثر تحققها: وتنقسم إلى:

1.1. الأخطار العامة (الأساسية/النظامية): وهي تلك الأخطار التي تؤثر على اقتصاد البلد بشكل عام، أو على مجموعة كبيرة من الأشخاص في المجتمع، فمعدلات التضخم أو معدلات البطالة العالية تؤثر على المجتمع بأكمله، كما أن الكوارث الطبيعية كالزلازل والبراكين والفيضانات تعتبر أخطار عامة لأنه في حال وقوعها ينتج عنها خسائر كبيرة تؤثر على اقتصاد البلد وعلى مجموعة كبيرة من الأشخاص في المجتمع، وغالباً ما تتحاشى شركات التأمين تغطية مثل هذه الأخطار إلا ضمن ظروف وحالات معينة، كأن تقوم بإعادة التأمين أو بعملية التنوع الجغرافي لهذه المخاطر مما يخفض المخاطر المحتملة التي سوف تتعرض لها.

2.1. الأخطار الخاصة (غير النظامية): وهي تلك الأخطار التي يتسبب في وقوعها الفرد وبالتالي فإن خسائرها تقع في حدود المسؤولية الفردية وهي أخطار تصيب الأفراد في ذاتهم أو ممتلكاتهم، كخطر المرض، الوفاة، الشيخوخة، السرقة، الحريق وتلف الممتلكات، وما قد يُسأل عنه الفرد قانوناً (المسؤولية المدنية) من تعويض لخسائر وقعت للغير في شخصه أو ممتلكاته. ونظراً لمحدودية الخسائر المحققة لهذه الأخطار فإن شركات التأمين تقبل التعامل في مثلها والتعويض عن خسائرها.

حيث:

$$\text{المخاطرة الكلية} = \text{المخاطرة النظامية} + \text{المخاطرة غير نظامية}$$

النصيب الأكبر من المخاطرة الكلية، يعود إلى المخاطر العامة لأن هذه الأخيرة تمس حركة السوق ككل ويصعب التنبؤ بها ومواجهتها. يمكن التقليل من المخاطر الخاصة وذلك عن طريق التنويع، ولكن لا يمكن تجنب ما يسمى بالمخاطر العامة.

2. الأخطار من حيث نتائج تحققها: تُقسم إلى:

1.2. الأخطار المعنوية: وهي أخطار لا تسبب ربحاً أو خسارة بصورة مباشرة ولكن تسبب خسارة معنوية فقط، وعادة هذه الأخطار لا تخضع لمبدأ القياس والتقييم، وبالتالي فإن شركة التأمين لا تقوم بالتأمين ضدها كالأخطار النفسية والناجمة عن الصدمة أو الألم أو الانفعال أو الخوف، لذلك فهي ليست موضوع دراستنا وقد يهتم بدراستها علم النفس والفلسفة أو علم الاجتماع.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن خطر الوفاة هو خطر معنوي ومع ذلك فإن شركات التأمين تقوم بالتأمين ضده بشرط أن يكون للمستفيد مصلحة تأمينية في بقاء المؤمن على قيد الحياة.

2.2. الأخطار الاقتصادية: وهي تلك الأخطار التي ينتج عن تحقق مسبباتها خسارة مالية أو اقتصادية، وتقسم الأخطار الاقتصادية من حيث طبيعة أو سبب نشأتها إلى قسمين:

أ- أخطار تجارية: وتسمى أحياناً بأخطار المضاربة، وهي أخطار يتسبب في نشأتها ظواهر يخلقها الإنسان بنفسه ولنفسه وإن كان لا يعلم بنتائج تحققها مقدماً، وقد يؤدي تحقق مثل هذه الأخطار إلى ربح أو خسارة مادية، وعادة ما يقبل الأفراد والمؤسسات على هذه الأخطار بمحض إرادتهم كأخطار المضاربة على الأسهم في سوق الأوراق المالية.

تنشأ أخطار المضاربة عادة عند قيام الأفراد والمؤسسات بالاستثمار والإنتاج، وهذه الأخطار تخرج عن نطاق دراسة الخطر والتأمين ويختص بدراستها علوم إدارة الأعمال والاقتصاد.

ب- أخطار صافية*: وهي تلك الأخطار التي تكون نتيجتها إما الخسارة أو عدم الخسارة، فعند حدوث الخطر فإن النتيجة تكون وقوع الخسارة وعند عدم حدوثه فإنه لا توجد خسارة.

ومن الجدير بالذكر أن أخطار المضاربة قد تعود بالفائدة على المجتمع بعكس الأخطار الصافية، فخسارة مستثمر في الأوراق المالية تعني ربح لمستثمر آخر، وخسارة شركة ما بسبب انخفاض سعر منتجاتها يعني ربح المستهلك، بينما خسارة مصنع بفعل الحريق تعني خسارة لصاحب المصنع والمجتمع ككل.

تنتج مثل هذه الأخطار عن ظواهر طبيعية أو عامة أو تقع بفعل خارج عن إرادة الأشخاص، ورغم أن هذه الأخطار لا قدرة للإنسان على منع تحقق بعضها مثل الوفاة أو تجنبها مثل البطالة، إلا أنه يسعى دائماً إلى

حماية نفسه منها، وذلك بالتقليل من أسباب وقوعها بقدر الإمكان أو محاولة التحكم في الظواهر التي تسببها إن أمكن، وهذا أمر مقبول علمياً.

ويمكن تقسيم الأخطار الصافية إلى ما يلي:

- **الأخطار الشخصية:** وتشمل مجموعة من مصادر الأخطار التي يقع أثرها على الأشخاص بصورة مباشرة كالوفاة، المرض، البطالة والشيخوخة، وهذه الأخطار تؤثر على الإنسان في شخصه.
- **أخطار الممتلكات:** وهي تلك الأخطار التي إذا تحققت مسبباً في صورة حادث كان موضع التأثير هو الممتلكات سواء كانت في صورها الثابتة أو المنقولة، ومنها الحريق، السرقة، التلف، الضياع، الغرق والاختلاس وغيرها من الأخطار التي تتعرض لها الممتلكات، فينتج عنها فناء تلك الممتلكات أو نقص في قيمتها.
- **أخطار المسؤولية المدنية:** وتشمل الأخطار التي يتسبب في تحققها شخص معين وينتج عن هذا التحقق إصابة الغير بضرر مادي في شخصه أو ممتلكاته أو فيهما معاً، ويكون الشخص المتسبب فيه مسؤولاً عنها أمام القانون، ويُطلق عليها البعض "أخطار الثروات"، ذلك لأن الخسارة التي تترتب على حدوثها لا تصيب بصفة مباشرة الشخص نفسه وإنما تقع على ثروته بصفة عامة، علماً أن هناك بعض الأخطار تؤثر على الشخص نفسه وعلى ثروته منها الأخطاء المهنية للأطباء والصيادلة والمهندسين والمحاسبين، وما تسببه هذه الأخطاء من خسائر.